



بقلم:
د.م. محمد عبد المطلب عثمان

نحو الإستهلاك والإنتاج المستدام

تقاريرها التي تقدمها.

- تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.
- ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأمط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
- وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة - حيثما وجدت - لإظهار أثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.
- فالاستهلاك والإنتاج المستدام لا يهدف إلى خفض مستوى المعيشة؛ بل تحديدا، التفتيش عن فرص تجارية واقتصادية ابتكارية جديدة، تتناسب مع الاحتياجات والسوق المحلية. وفي ظني لو توفرت الظروف التنظيمية والاقتصادية المناسبة فسيستجواب السوق وقطاع الأعمال بسرعة مع متطلبات تغيير عادات وأنماط الاستهلاك والإنتاج نحو منتجات وخدمات خضراء.
- ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة دائما على التطوير المستمر والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية، فقد تم الإستعانة بمقالات خبراء أجنبية لنشرها بنشرة المسؤولية المجتمعية لإثراء النشرة بمزيد من الخبرات الدولية والتي تعتبر السابقة الأولى من نوعها التي يتم فيها نشر مقالات لخبراء أجنبية.

تتعلق أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، فرص العمل اللائق وتحسين جودة الحياة، والتي تساعد بدورها على إنجاز خطط التنمية الشاملة وتعزيز القدرة التنافسية وخفض حدة الفقر بهدف زيادة المكاسب الاقتصادية بخفض استعمال الموارد والحد من تدهورها من خلال اتباع المنهجية والتعاون بين الجهات العاملة في سلسلة الإمداد بدءاً من المنتج وحتى المستهلك. وتشمل إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الإستهلاك والحياة المستدامة وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات.

ويستهدف الهدف ١٢ ضمن خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (٢٠١٥-٢٠٣٠) الخاص بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة تحقيق ما يلي:

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠.
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام ٢٠٣٠.
- الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.
- تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في

رئيس مجلس الإدارة
د.م. محمد عبدالمطلب عثمان

رئيس التحرير
ج. أسامة المليجي

المراجعة
ك. عيبر عبد المنعم

النشر الإلكتروني
أ. يحيى عبد الله

مدير التحرير
أ. أسماء عبد المحسن

سكرتير التحرير
أ. جمال عبد العلي

التنسيق والتصميم
أ. مصطفى صبرى



الإخراج الصحفي





المهندس اسامه المليحي
رئيس التحرير

مقرر اللجنة الوطنية للمسئولية المجتمعية

الإستثمار المجتمعي المسئول (الإنخراط في المجتمع المحلى وتنميته)

في إطار إستراتيجيه الإستدامه والمساهمه في خطط التنميه المستدامه وطبقا للمعايير الدوليه للمسئوليه المجتمعيه أيزو ٢٦٠٠٠ فإن الإستثمار المجتمعي هو الإستثمار الذي يهدف الى تحسين الجوانب الإجتماعية من حياة المجتمع. وقد تتضمن أنواع الإستثمارات المجتمعية المشاريع المرتبطة بالتعليم والتدريب والثقافة والرعاية الصحية وتحسين الدخل وتطوير البنية الأساسية والمرافق وتحسين الحصول على المعلومات أو أي نشاط آخر يعزز من شأن التنمية الاقتصادية أو الإجتماعية.

وعند تحديد فرص الإستثمار المجتمعي، ينبغى على المنشأة أن ترتب إسهاماتها بما يتلائم مع احتياجات وأولويات المجتمعات التي تعمل فيها مع الأخذ في الإعتبار الأولويات المحددة من قبل صانعي القرارات المحليين والقوميين. ويعد تبادل المعلومات والتشاور والمفاوضات أدوات مفيدة لمنهجية تقوم على المشاركة لتحديد وتنفيذ الإستثمارات المجتمعية.

لا تستثنى الإستثمارات المجتمعية الأعمال الخيرية (على سبيل المثال: الإعانات والتبرعات والهبات). وينبغى على المنشآت أيضاً أن تشجع مشاركة المجتمع في تصميم وتنفيذ المشروعات حيث أن ذلك يساعد المشروعات على البقاء والنجاح عندما لا تستمر مشاركة المنشأة. ويجب على الإستثمارات المجتمعية أن ترتب

المشروعات تبعاً لأولويتها وقابليتها للتنفيذ على المدى البعيد وإسهامها في التنمية المستدامة. وفي إطار الإستثمار المجتمعي المسئول ينبغى على المنشأة أن تقوم بما يلي:
- الأخذ في الاعتبار تعزيز تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمشاريع الإستثمار المجتمعي. وينبغي أن يتم إتخاذ الإجراءات لزيادة الفرص المتاحة للمواطنين، على سبيل المثال، عن طريق زيادة المشتريات المحلية والاستعانة بمصادر خارجية وذلك لدعم التنمية المحلية؛
- تجنب الإجراءات التي تركز اعتماد مجتمع ما على الأنشطة الخيرية للمنشأة، وعلى وجودها أو دعمها بصفة دائمة؛
- النظر في المساهمة في البرامج التي توفر الحصول على الغذاء والمنتجات الأساسية الأخرى للمجموعات المستضعفة أو التي تتعرض للتمييز ضدها والأفراد ذوي الدخل المنخفض، مع الأخذ في الإعتبار أهمية المساهمة في قدراتهم ومواردهم وزيادة الفرص المتاحة لهم. (من المعايير الدوليه أيزو ٢٦٠٠٠)



أ. أسماء عبد المحسن:
خبير وطني .. مدير تحرير نشرة المسئولية المجتمعية

المسئولية المجتمعية للشركات ... المزايا وعوامل النجاح

في ظل تزايد الإهتمام بمفهوم المسئولية المجتمعية للشركات، يثار التساؤل حول الأسباب التي تشجع الشركات على الالتزام بهذه المسئولية خاصة في ضوء ما تتطوي عليه من أعباء مالية ومادية. وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي:

١- تحسين سمعة الشركات والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للإعتبارات البيئية واهتمامها بالإستثمار البشري. ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها المجتمعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها

٢- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك. وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة والذي أطلق عام ١٩٩٩م ويعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الإجتماعية وللإعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

٣- إستقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة

٤- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

٥- حسن إدارة المخاطر الإجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة، وتتمثل هذه المخاطر في الإلتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحدياً للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة.

٦- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار. وحتى تنجح الشركات في تطبيق المسئولية المجتمعية بها، هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي:
١- ضرورة إيمان الشركة بقضية المسئولية المجتمعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسنول فيها ابتداء من أصحاب الشركات، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به الشركة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجباً عليها.

٢- أن تقوم الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.
٣- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس الشركة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
٤- يجب على الشركة أن تخصص مسئولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة.
٥- من أكبر المعوقات التي تواجه الشركات الراغبة في الانطلاق في برامج المسئولية المجتمعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة.
٦- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج المجتمعية إلا بعد انطلاقتها، فكثير من البرامج المجتمعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسنولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستنقيل في توقف البرنامج.
٧- الاهتمام بجعل هذه البرامج المجتمعية قائمة بذاتها مستقبلاً وتعمل على تغطية مصروفاتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار والبقاء، وحتى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ الشركة في يوم من الأيام إلى الاستغناء عنه.
٨- الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكان هذه البرامج منتج تجاري يجب الإهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلاً في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.

٩- الحرص على أن تسعى هذه البرامج المجتمعية إلى التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد وضياح الوقت وصرف المال في برامج قائمة، مع التأكيد على أن الاحتياج للبرامج المجتمعية كبير جداً ويحتاج إلى آلاف البرامج من الشركات.
١٠- كل مؤسسة أو شركة صغيرة أو كبيرة قادرة على أن تقدم شيئاً لمجتمعها ولمن حولها وليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم بل الأهم أن يتم تقديم شيء يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه.



كيف يمكنك المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

السيد/ ستيفان سودربرج

خبير دولي بمنظمة الأيزو للمسؤولية المجتمعية

أنا إستشاري وهذا هو السؤال على الشريحة الأولى الذي أستهل به جلسة الإستدامة مع أحد العملاء من الشركات متعددة الجنسيات. كنت أتوقع لحظة من التأمل والحيوية ولكن فوجئت بتوجيه سؤال لي:

«يستخدم العديد من الإستشاريين والمنافسين والسياسيين عبارة «التنمية المستدامة» ولا ينبغي على شركتنا المساهمة في شيء ما غير محدد حتى الآن. أيضاً فإن كلمة «مساهمة» هي كلمة غامضة جداً. نحن نتبرع بالدعم المالي للعديد من المكتبات المحلية ونحن نستثمر هذا العام بشكل كبير في مجال السلامة بمواقع الإنتاج. أقول نساهم بالفعل، ألا توافقون على ذلك؟».

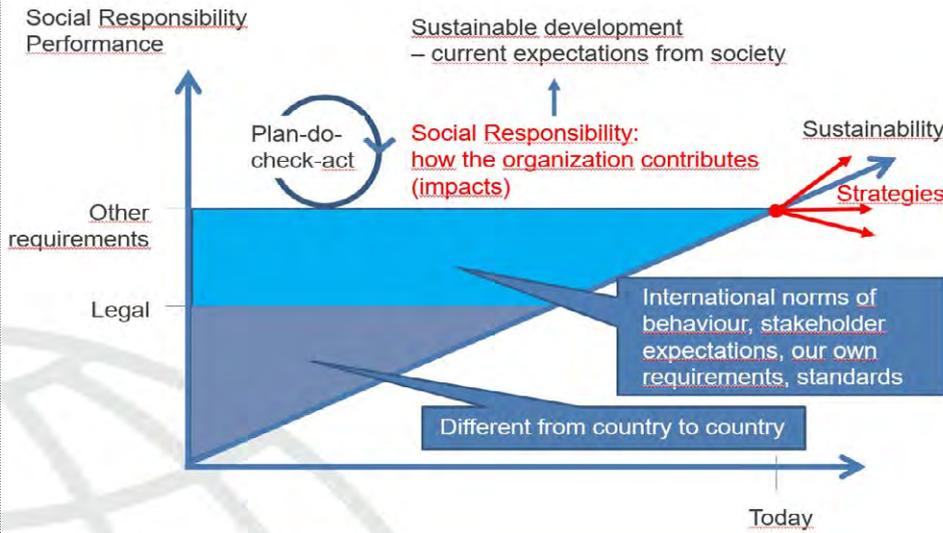
ردى: «أنا أقترح أن نستخدم المعايير الدولية «أيزو ٢٦٠٠٠» التي تم إعدادها من خلال إشراك الأطراف المعنية

المعنية الموثوق بهم. ما لم يتم وضع تعريفاً أكثر مصداقية من قبل أي شخص، فأنتم تساهمون بالفعل. والسؤال الآن هو كيف يمكنك المساهمة في التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. هل تساهم في القضايا الهامة على أساس مدخلات الأطراف المعنية؟ في مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ يعرف هذا بالسلوك المسنول مجتمعياً ويكون ذو صلة بأى شركة ومنشأة في أى مكان في العالم».

وبعد ذلك أظهرت لهم الشريحة الثانية وأوضحت أننا لا نعرف الشكل الذي سيبدو عليه النظام العالمي المستقبلي الذي سيحقق الإستدامة ولكن يجب علينا جميعاً أن نسهم في توقعات التنمية المستدامة الحالية. ثم، أخيراً، تمكنا من المضي قدماً في ورشة العمل وتحديد أي من القضايا البالغ عددها ٣٧ كما وردت في مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ ذات صلة بمنشأتهم.

كل منشأة هي فريدة من نوعها ويتم تحديدها من خلال مدى نجاح المنشأة في تلبية توقعات أطرافها المعنية. ومن هذا المنطلق كان عام ٢٠١٥ عظيماً حيث أصبحت التوقعات بشأن التنمية المستدامة أكثر وضوحاً من خلال إتفاق دولي جديد للمناخ والأهداف السبعة عشر الجديدة للتنمية المستدامة لتحقيق ١٦٩ مستهدف. لقد أصبح الأمر أكثر سهولة الآن للمساهمة في التنمية المستدامة وللتنصرف بشكل أكثر مسؤولية مجتمعياً، وسوف يكون عام ٢٠١٦ مثيراً أيضاً ففي أوروبا - على سبيل المثال - فإنه يطلب من جميع الشركات الكبيرة البدء في تقديم

ISO 26000 in context



تقرير عن الإستدامة وسوف تكون هناك توجيهات جديدة حول الإستدامة في مجال المشتريات العامة. كثيراً ما أسمع عبارة أن المسؤولية المجتمعية والمساهمة في التنمية المستدامة هي أشياء تقوم بها المنشآت والشعوب الغنية. صحيح أن بعض الأقاليم الجغرافية والمنشآت لديها دين تاريخي والإستدامة الحالية تحتاج إلى إتخاذ إجراءات بشأنها. على الجانب الآخر لا يوجد كوكب (ب) ونحن جميعاً بحاجة إلى مساعدة بعضنا البعض للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة الحالية، ونحن جميعاً في ذلك معاً.

ولهذا السبب فقد كنت سعيداً للغاية لمقابلة الأفراد والمنشآت المتحفزة والمهتمة بهذا المجال من مصر، العراق، الأردن، لبنان ضمن المشروع التجريبي الذي نفذته منظمة الأيزو العالمية في دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد كان التركيز على الرؤى والإستراتيجيات والمسؤولية المجتمعية كأداة لتحقيق النمو والتصدير والتطور. ولقد كان من بين الآراء التي وردت من هذه الدول أن هناك حاجة لتجميع المعلومات الخاصة بمواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ ولذا فقد خصصت موقعا إلكترونيا لهذا الغرض:

www.iso26000.info وإنني أتمنى أن أتلقي مساهمات من الأطراف المعنية وأكون قادراً على تحديث المعلومات به فمن يدري فقد يساعد هذا الموقع مستخدمي مواصفة الأيزو ٢٦٠٠٠ على الإجابة على السؤال: كيف يمكنك المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

الاستدامة والجودة : ما هي أوجه التشابه



م. سامية العزازي

خبير وطني للمسئولية المجتمعية



ان الاهتمام الواسع الذي تحظى به الاستدامة والمسئولية المجتمعية على المستوى الدولي في الوقت الحالي ، يعيد الي الأذهان «حراك الجودة» خلال الثمانينيات و التسعينيات ، وان الذين عاصروا منا هذه الفترة يلاحظون أوجه التشابه مع حركة الاستدامة حالياً.

وبالرجوع الي الدراسات في هذا المجال ، وجد أن أبرز أوجه التشابه يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستدامة، مثل الجودة، هو توجه شامل للمنشآت حيث تنتقل من أسلوب رد الفعل الي اسلوب الإجراءات الاستباقية ، فالجودة تستند الي تطبيق إجراءات الوقاية والتحسين المستمر اضافة الي التفقيش ، والاستدامة لا تعتمد علي أساليب مراقبة سلسلة الامداد وحدها لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات المجتمعية والبيئية.

- حركة الاستدامة، مثل حركة الجودة، كل منها يشمل أربع مراحل:

1. تقليل التكلفة والحد من المخاطر
2. إعادة تصميم المنتجات والعمليات
3. استراتيجيات نمو الإيرادات

4. مقترحات قضايا القيمة التي توفر ميزة تنافسية مستدامة

- الدافع وراء خلق القيمة هو قناعة والتزام الادارة العليا ، والتنفيذ في جميع أنحاء المنشأة. فعلى غرار مسئول الجودة ، يجب على مسئول الاستدامة العمل على إضفاء الطابع المؤسسي علي هذا الفكر الجديد والعمليات الجديدة في المنشأة.

- الاستدامة، مثل الجودة، تركز علي نفس الموضوعات والمسائل الجوهرية ، ومن أهمها الحوكمة الرشيدة المسنولة ، رضاء أصحاب المصالح، الاهتمام بسلسلة التوريد، خفض استهلاك الموارد ، تقليل العوادم وغيرها.

ان كل من الاستدامة والجودة أسلوب حياة ورحلة مستمرة لكل منشأة تسعى لتحقيق التنافسية.

السياحة البيئية

م. نايل بركات

استشاري تنمية الأعمال المصرية الايطالية



فهى تتبع أسسها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم بنشاط في المحافظة علي الارث الوطني والطبيعي و الثقافي وهي تعمل علي مشاركة السكان المحليين ومساهماتهم في تخطيط وتطوير المشاريع وبالتالي تخفف من النزوح السكاني نحو المدن الكبرى ، كما تعد أيضاً نمطاً من أنماط سياحة الطبيعة وخلالها يستمتع السائح بالمشي أو ركوب القوارب في المناطق الطبيعية مع مرشدين لشرح مظاهر البيئة الطبيعية من النبات والحيوان

وتعتبر السياحة البيئية سوق واعدة و هي صناعة تخصصية عالمية والتي تقدر بمئات البلايين من الدولارات كاتفاق مباشر بخلاف العائدات غير المباشرة والوظائف التي توفرها تلك السوق الضخمة حيث تتميز مصر بامتلاكها للتراث الطبيعي والحضاري والثقافي والمناخ المعتدل طوال العام وأصالة الشعب وتاريخه وتنوع المقاصد السياحية والتي لا تضاهيها أي مواقع سياحية في العالم.

تعرف السياحة البيئية أو السياحة الطبيعية بأنها تلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس، والذي يوضح علاقة السياحة بالبيئة. أو بمعنى آخر. كيف يتم توظيف البيئة من حولنا ، لكي تمثل نمطاً من أنماط السياحة التي يلجأ اليها الفرد للاستمتاع

فالسياحة البيئية ما هي الامتعة طبيعية ، متعة بكل شيء طبيعي يوجد من حولنا في البيئة البرية والبحرية وقد ورد تعريف للسياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة بأنها (سفر لمناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي للخلل، وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتاتها و حيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي و الحاضر)

وتعد السياحة البيئية جزء من السياحة المستدامة

رسالة ... الى كل مسئول عن المنظومة التعليمية في مصر



م / هبة حماد راضي

مدير ادارة مواصفات الغزل والنسيج
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة**الانشطة المدرسية :**

ابن الانشطة المدرسية واين دور القائمين على التعليم في تطويرها وعمل الدمج بينها وبين المنهج ومشاكل المجتمع على سبيل المثال يدرس الطالب عملية التنفس وأنواع الغازات مثل الاكسجين وثنائي اكسيد الكربون وكيف ان الغاز الاخير ليس مفيد ومن الناحية البيئية هذا الغاز يمثل خطورة على البيئة ويهدد كوكب الارض فلماذا لا نقوم بنشاط نقوم من خلاله بربط المادة العلمية وتعليم الطالب المبادئ البيئية ونحوه لشخص ايجابي له دور ويشترك في الحفاظ على البيئة مثال آخر الطلبة تدرس المجموعة الشمسية والطاقة لماذا لا نقدم لهم نشاط نقوم من خلاله بربط مادة العلوم مثلاً مع مادة الدراسات فيما يتعلق بمواقع مصادر الطاقة في مصر ودورها في المشاركة بفاعلية في أنشطة التنمية المستدامة في الحفاظ على الطاقة وهناك العديد من الامثلة التي من الممكن بسهولة حصرها وتوظيفها كانشطة مدرسية فعالة ومفيدة تعود بعائد على الطالب والمجتمع هناك شق آخر وهو الانشطة الرياضية والفنية وأين هي في المدارس الحكومية وكيف نبرزها وتنميتها لابد من أن نعطي مساحة لاجراج الطاقة السلبية لدى الاولاد وان يتعلموا كيفية العمل كفريق حتى يعود النفع على المجتمع لان من اهم مشاكل مجتمعنا الفشل في العمل كفريق.

النظام التعليمي :

لا بد عندما نتكلم عن جودة التعليم أن يضع السادة المسؤولين القائمين على هذا العمل الراقي والهام المنظومة متكاملة وليس جزء منها كما سبق وأشارنا في كل ما سبق عن الطلاب وامكانياتهم وقدراتهم الاستيعابية والمدرس ومؤهلاته العلمية والمدرسة وملائمتها والمناهج والانشطة كل شئ والا لن يكون هناك جدوى .

الكتاب :

لا بد من البحث وعمل دراسة وتحليل ما الفرق بين الكتاب الخارجي وكتاب المدرسة وهل هذا العنصر صعب لا يمكن مواجهته لما يترتب من مافيا الكتب الخارجية لن يتم التطوير والجودة الا بالمواجهة ومحاربة اي فساد في اي مكان نستطيع فيه مواجهة ومكافحة الفساد.

لذا يجب ان يكون كتاب المدرسة افضل من الكتاب الخارجي .

الغذاء :

كما كان يقولوا أهالينا في الماضي العقل السليم في الجسم السليم اي انه لابد ان تكون المنظومة التعليمية اول الحارصين على صحة ابناء لانها احد الخطوات العامة لتطوير التعليم مش كل مدرسة بها المقصف المدرسي الذي يباع فيه كل ماهو ضار وسام ولا يستطيع اي مخلوق الاعتراض بل ويشجعون الاولاد على الشراء لذا يجب ان يتم وقف هذه المهزلة للحفاظ على عقول ابنائنا حتى نستطيع عمل منظومة طبيعية غير متأثرة بالتسمم المزمن او الوهن او الضعف وفقد الذاكرة .

الصحة :

لنجاح التطوير واستكمال عملية الجودة لابد من الحرص على صحة ابنائنا وعمل متابعة دورية وتعليمه عادات صحية سليمة مثل غسل الايدي، منع استخدام الحاجات الشخصية للآخرين، الحفاظ على اجسادهم وصحتهم واهميتها لاننا سنسأل عنها يوم القيامة .

الاسرة :

عليها عامل مهم ومؤثر يجب أن يسمح للطفل بان يعيش طفولته ويهتم به ولا يهمل والحرص على ايجاد التواصل الاجتماعي بين الاسرة والمدرسة والمشاركة في الانشطة .

المجتمع :

جزء خطير ومهم وله مردود دائما سلبي لذا يجب عند هذا العنصر النظر بحرص لكيفية تهيئة المجتمع للتواصل واختيار قذوة حقيقية دون النظر للهيئات والاهتمام بها .

بداية قبل ان نتحدث عن التعليم وجودة التعليم نبدا بسرد عناصر العملية التعليمية :

- ١- الطالب
- ٢- المدرس
- ٣- المدرسة
- ٤- المناهج الدراسية
- ٥- الانشطة المدرسية
- ٦- النظام التعليمي
- ٧- الكتاب
- ٨- الغذاء
- ٩- الصحة
- ١٠- الاسرة
- ١١- المجتمع

كل هذه العناصر هي شريك اساسي في العملية التعليمية مع احترام دور كل منهم ولكي نتحدث عن جودة التعليم لابد وأن ننظر لكل عنصر على حدى ونبحث في دوره واهميته وعلاقته بجودة التعليم .

الطالب :

هو اهم العناصر الموجودة في المنظومة التعليمية لانه المتلقي والمستقبل للمعلومة والمطبق لها سواء في الوقت الحالي او فيما بعد عندما يصبح مسنولاً عن عمل لذا من اهم شروط جودة التعليم أن يكون هذا الطالب مستمتعاً بما يستقبل حتى نضمن الاستفادة الكاملة للمعلومة المرسله اليها ونجاحه في تطبيقها .

المدرس :

يعد ايضاً المدرس من أهم العناصر الرئيسية في هذه المنظومة لانه المنوط بارسال المعلومة للطلاب والمسئول الأول عن صياغتها بما يتناسب مع طبيعة الطفل المستقبل مهما كانت هذه المعلومة صعبة أو معقدة لذا يجب ان يكون هذا المدرس تم تدريبه سيكولوجياً وعلمياً على التعامل مع الطلاب باستخدام افضل الوسائل التربوية الحديثة .

المدرسة :

هي المكان الذي يتلقى فيه الطالب العلم ويعمل فيه المدرس ليقدّم رسالته الي الطالب

لذا واجب أن يكون هذا المكان مناسب من كل النواحي صحي وآمن وممتع وجاذب ويغطي كافة الاحتياجات بمعنى أن يكون مجهز بما يتناسب مع متطلبات الطالب والمدرس من فصول جيدة التهوية ومناسبة للعدد داخل الفصل والمقاعد مناسبة ومتلائمة مع الوظيفة المخصصة لها بمعنى أن تكون محققة اشتراطات علم الارجنوميكس حتى الوسائل الإيضاحية واللوحة التي يكتب عليها المدرس المادة العلمية يكون ارتفاعها مناسب للطلاب طبقاً لمتطلبات الارجنوميكس لابد من وجود اماكن مناسبة للانشطة المدرسية وحمامات نظيفة وصحية .

المناهج الدراسية :

عند هذا العنصر ارغب ان نتوقف ونسال القائمين على تطوير المناهج ما مفهوم الجودة في المناهج التعليمية هل ان يكون المنهج متوافق مع المناهج الدولية التعليمية الاخرى ؟ - ام ان يكون المنهج مناسب لقدرات الاطفال او بمعنى ادق للمرحلة الدراسية ؟؟ - ام ان يكون المنهج يتمتع بالكم وليس الكيف ؟؟؟ - ام ان يكون المنهج متناسب مع النظام القائم والظروف الخاصة بوضعنا الحالي ؟؟؟؟؟؟؟

ان جودة التعليم هي مدى تناسب المنهج الدراسي مع امكانيات ومستوى الطلبة داخل الدولة طبقاً لكل مرحلة جميل ان نواكب العالم ولكن الأجدل والأفضل ان ننتقي ما يتناسب مع ظروفنا بمعنى على سبيل المثال طيلة الوقت يتم التركيز على المناهج وتتم المقارنة بين المنهج المصري والانجليزي على سبيل المثال لكن لم تتم المقارنة مثلاً عدد الطلبة داخل الفصل شكل الكتاب زمن الحصة الدراسية علاقة المنهج بالنشاط المدرسي مدى كفاءة المدرس لفهم المنهج والتدرب عليه الوقت الكافي قبل تدريسه هنا تكمن المشكلة الفطرية النظر بنظرة محدودة دون مراعاة جميع العوامل بالإضافة الى ربط المنهج بمشاكل المجتمع حتى يتم تربية الطلاب على مبدأ المشاركة المجتمعية وتحمل دوره في المسئولية المجتمعية وتدريبه على التفكير بشكل ايجابي للمشاركة في مبادئ التنمية المستدامة بشكل بسيط دون احمال الطلاب في الكلمات الكبيرة المعقدة التي يصعب على اعمارهم فهمها.

تجربة رائدة في تطبيق المسؤولية المجتمعية ... نجربه شركة موبیکا للصناعات المتطورة في تطبيق المسؤولية المجتمعية

م. محمد حسن عامر

مدير الجودة - شركة موبیکا للصناعات المتطورة

شركة موبیکا
للصناعات المتطورة

نستعرض في هذا المقال تجربة شركة موبیکا للصناعات المتطورة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية ونبدأ بنشأة الشركة عام ٢٠٠٧ ومجال عملها هو تصنيع أجزاء معدنية وحقق للفوم وتصنيع الكسوة القماش والجلود الخاصة بتجميع كراسي السيارات .

ومن خلال المسؤولية المجتمعية لشركة موبیکا تجاه المجتمع المحيط والعاملين بها فقد تبنت الشركة منذ سنتين مشروعاً محدداً بخطة زمنية لتحسين استغلال الطاقة وتقليل حجم الانبعاثات والغازات الناتجة عن أنشطتها الانتاجية الى الحد (صفر) وسخرت في سبيل ذلك الامكانيات البشرية والمادية وفي هذا المجال اتخذت الشركة عدة خطوات منها:

١- إعادة دراسة البنية التحتية للشركة للاستفادة القصوى من الانارة الطبيعية فقامت بعمل فتحات (شخاشخ / شبابيك) في الأسقف والجوانب بغرض استخدام الإضاءة الطبيعية نهاراً لتوفير الطاقة المستخدمة حيث أن الشركة تعمل وريدياً نهارية فقط مما أدى الى الاستغناء عن الانارة بنسبة ٧٥ ٪ صيفا و ٥٠ ٪ شتاء .

٢- توفير الطاقة الكهربائية عن طريق استغلال الغاز الطبيعي في أعمال التسخين (منفذ فعلياً) مع اتخاذ خطوات جادة لاستخدام الطاقة الشمسية بنهاية عام ٢٠١٦ .

٣- تطبيق متطلبات المواصفة العالمية ISO14001 و BS OHSAS 18001 والحصول على الشهادات التي تفيد بتوافق الشركة مع متطلبات هذه المواصفات.

٤- زيادة المساحات الخضراء داخل وخارج الشركة بنسبة حوالى ١٠ ٪ سنوياً .

٥- عمل قياسات بيئية بشكل دوري لتقييم بيئة العمل وعمل الإجراءات التصحيحية المناسبة في حالة الجيوب.

٦- تشكيل لجنة دائمة لحصر وتصنيف والتحكم في المخاطر والخطار الوشيكية .

من الآثار الإيجابية لهذه الإجراءات تحققت النتائج التالية :

- توفير استهلاك الطاقة الكهربائية من ٧٣٣٢ الى ٤٠٩٢ ك و س / مليون جنيه انتاج.

- توفير تكلفة استهلاك الطاقة من ١١٦٣٩٦٦٨٩٧ الى ٢٠١٢ الى ٥١٣٨٢٤٧٢ ك و س مع زيادة ماكينات بنسبة ٣٧ ٪ .

- عدم وجود أى اصابة تتعلق بالانبعاثات في آخر سنتين .

- تحسن المظهر العام داخل وخارج الشركة .

- نفذت شركة موبیکا داخل مصانعها مشروعاً استراتيجياً عام ٢٠١٢ يهدف الى رفع المستوى المادي والفني لجميع العاملين وتحسين بيئة العمل بشكل مستمر وترقية الحوار بين العاملين والإدارة العليا ودعم مشاركة العاملين في الإدارة واتخاذ القرارات .

- عمل لجنة دائمة للمراجعة السنوية والتعديل لحوافز الانتاج والمرتببات .

- رفع مستوى الرعاية الصحية عن طريق شركات تأمين خاصة فضلاً عن نظام التأمين الصحي للدولة ودعم الحالات المزمنة والجراحات بنسبة ١٠٠ ٪.

- عمل صندوق للمقترحات والشكاوي وترقية مفهوم الملكية الفكرية عن طريق تقديم مكافآت خاصة للأفكار التي تساهم في التحسين المستمر .

- تعزيز وسائل الحماية الشخصية ضد الضوضاء والاصابات أو أي مخاطر .

- تعديل المخطط التنظيمي للشركة وشراء معدات حديثة لجعل بيئة العمل أكثر سهولة ومرونة وكفاءة في العمل.

- رفع كفاءة التغذية والرحلات الترفيهية مع زيادة الاجتماعات مع الإدارة العليا .

- عمل واشهار صندوق مستقل للتضامن الاجتماعي خاص بالعاملين بشركة موبیکا.

- عمل اجتماعات شهرية بين العاملين بالشركة والإدارة العليا لمناقشة أحوال الشركة دون قيود والمشاركة في اتخاذ القرارات مع دراسة الآثار السلبية للقرارات قبل تنفيذها وحصرها اذا لزم الأمر.
- الانتهاء من تطبيق بنود ISO 26000 بالكامل عام ٢٠١٣ والحصول على خطاب شكر من منظمة الأيزو العالمية وهيئة المواصفات والجودة المصرية بعد المراجعة والتقييم .
- نقل التجربة وتنمية صغار الموردين المحليين المحيطين بالشركة في منطقة ٦ أكتوبر ودعمهم فنياً بغرض ترفيتهم لمستوى الموردين الأكبر خارج المدينة.
- اعطاء أولوية لتشغيل العمالة من المناطق القريبة من الشركة للمساعدة في تنمية المناطق الفقيرة .
- رفع نسبة تشغيل الإناث في المواقع الانتاجية والقيادية .
- تبني فكرة من أجل منطقة نظيفة للمنطقة الصناعية الثالثة بالسادس من أكتوبر وعمل اتفاقيات نظافة وتعاون ودفاع مشترك مع شركات الجوار.
- مشاركة الخبرات والتجارب من خلال العضوية بالمركز المصري لمسئولية الشركات ECRC وارسال التقارير بشكل دوري.
- الاشتراك في مبادرات مكافحة الفساد مع جمعية شباب المستثمرين.
- استضافة حملات التبرع بالدم وحث العاملين على المشاركة والتبرع .
- كل هذه جعل شركة موبیکا للصناعات المتطورة من الشركات الرائدة في تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية في مصر

مؤتمر مفاهيم مسندثة فى إدارة الأنشطة الصحية

أ. سميرة خليل

نائب رئيس اتحاد جمعيات التنمية الادارية



سواء على مستوى المستشفيات الحكومية أو الخاصة أو شركات إنتاج الأدوية والصيدليات خاصة مع قرب تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل للمواطنين وسبل تطبيقه الذى يحتاج الى نظم ادارية مستحدثة فى المؤسسات الصحية بكل فئاتها الذى يهدف فى النهاية الى تقديم خدمة متكاملة للمواطن من خلال فريق عمل واعى بقيمة الخدمة التى يقدمها فى أى من المنشآت الصحية .

كذلك تم خلال المؤتمر دراسة وضع قانون موحد للنظام الاداري والقانوني للمنشآت والمؤسسات التى تعمل فى الخدمات الطبية واستخدام وسائل الادارة الحديثة فى ميكنة العمل بالمنشآت الطبية والالتزام بمعايير الجودة المصرية والعالمية فى المنشآت الطبية.

نظم اتحاد جمعيات التنمية الإدارية بالتعاون مع غرفة صناعة الدواء مؤتمرا حول المفاهيم المستحدثة فى إدارة الأنشطة الصحية يوم ٢٧ ديسمبر الماضى برئاسة الدكتور صفوت النحاس رئيس مجلس إدارة الاتحاد وتحت رعاية الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والدكتور أحمد عماد الدين راضى وزير الصحة والسكان .

تناول المؤتمر الأساليب الحديثة والمبتكرة على مستوى العالم فى إدارة المستشفيات والعيادات الطبية وشركات إنتاج الأدوية وسبل تطبيقها على المنظومة الصحية فى مصر ، كما تناول المؤتمر الإدارة الجديدة فى سلاسل الصيدليات وتطبيق المفاهيم الجديدة للإدارة وتطوير العمل والاداء بإدارة المنظومة الصحية المتكاملة

ندوة بأسوان حول دور المرأة فى التنمية المسندمة

عقد فرع المجلس القومي للمرأة بأسوان ندوة حول «دور المرأة فى تحقيق التنمية المستدامة»، بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة ووزارة البيئة، من خلال بروتوكول تعاون وسلسلة من الندوات وورش العمل وذلك يوم ١٨ يناير الماضى .

وناقشت الندوة مفهوم التنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم إهدارها ووضع بصمات التلوث التى تسبب فيها العنصر البشري ويندرج تحته ترشيد استهلاك الطاقة والمياه والغذاء وكيفية الاستفادة من تدوير المخلفات والقمامة وإقامة مشروعات تدر ربح منها.

واختتمت الندوة فعاليتها بعرض لفيلم تسجيلي عن تأثير الكائنات الحية على بعضها البعض، وعلى الموارد الطبيعية وأهمية الطاقة النظيفة فى الحفاظ على البيئة، وتعد مصر هي أول دولة التى أنشأت أول محطة للطاقة الشمسية عام ١٩١٣.

عقد المؤتمر السنوى الثانى للمسئولية المجتمعية للشركات

بأبعاها التنموية المختلفة. ويهدف المؤتمر إلى إبراز دور المسئولية المجتمعية للشركات فى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وتوضيح الانعكاسات الإيجابية لتطبيق مبادرات المسئولية المجتمعية على تحقيق السلام الاجتماعى والعدالة الاجتماعية وعلى تنمية الموارد البشرية، مما يودى للارتقاء بمعدلات النمو والتشغيل. وناقش المؤتمر أطر المسئولية المجتمعية للشركات التى تسهل تفعيل سياسات التنمية المستدامة وترجمتها لأنشطة محددة على أرض الواقع تتلاءم مع السياق المحلى، وقيام الشركات بعرض جهودها لخلق فرص عمل جديدة من خلال سياسات المسئولية المجتمعية التى تتبعها، ومناقشة دور الجامعات والمراكز البحثية فى تطوير مبادئ المسئولية المجتمعية وتحديد طرق إدماج سياساتها فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

نظم اتحاد الصناعات المصرية المؤتمر السنوى الثانى للمسئولية المجتمعية للشركات يوم ١٤ يناير الماضى تحت عنوان «العمل اللائق والمسئولية المجتمعية للشركات: التفاعلات والانعكاسات على التنمية المستدامة»، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومؤسسة منصور للتنمية والجامعة الأمريكية بالقاهرة وشركة إنفلونس كميونيكيشنز للعلاقات الإعلامية وبحضور لفيق من الوزراء وأكثر من ٧٠٠ من ممثلى الشركات المصرية والعالمية الذين حققوا قصص نجاح فى مجال التنمية المستدامة، ولهم دور فعال فى أعمال المسئولية المجتمعية بمختلف المحافظات المصرية، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدنى. وشهد المؤتمر إطلاق النسخة الأولى من كتاب المسئولية المجتمعية للشركات تحت عنوان «التجارب الرائدة للمسئولية المجتمعية للشركات الصناعية فى مصر»، وهو الأول من نوعه فى رصد قصص نجاح الشركات الصناعية فى تبنى وتنفيذ أنشطة المسئولية المجتمعية فى مصر

مذكرة تفاهج بين منظمة العمل الدولية واتحاد الصناعات المصرية



International Labour Organization

تم توقيع مذكرة تفاهج بين منظمة العمل الدولية واتحاد الصناعات المصرية لإنشاء مركز للمسئولية المجتمعية للشركات وتقوم منظمة العمل الدولية بموجب هذا الاتفاق، بتقديم الدعم المادى والفنى لاتحاد الصناعات، لإنشاء مركز يسعى إلى تقديم خدمات وأنشطة جديدة، تستهدف إعداد جيل من الخبراء والمتخصصين فى مجال المسئولية المجتمعية للشركات، بالإضافة إلى توفير الدراسات والأبحاث الميدانية والأدلة التدريبية التى من شأنها تعظيم العائد من تطبيق هذه المبادرات فى مصر، لا سيما فى مجالات تفعيل دور التنمية المستدامة والحد من الفقر ودعم حقوق الإنسان فى مجال الأعمال والحفاظ على حقوق العمال وتوفير بيئة عمل مناسبة وصحية ومكافحة عمل الأطفال والعمل القسرى والحفاظ على البيئة وحماية حقوق المستهلك والمساواة بين الرجل والمرأة فى مجال الأعمال ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية.

منظمة الشفافية الدولية : مصر نتقدم فى محاربة الفساد

الفساد، وسجلت ثلثا الدول المتضمنة فى التصنيف أدنى من خمسين نقطة. وحافظت الدول الاسكندنافية على مكانتها المتقدمة على مقياس مكافحة الفساد حيث جاءت الدنمارك فى المرتبة الأولى تليها فنلندا والسويد ونيوزيلندا وهولندا والنرويج وسويسرا .

وحققت مصر وفقا للتقرير تحسنا ملحوظا فى تصنيفها حيث تراجع تقييمها على مقياس تقييم الفساد من المرتبة ٩٤ عام ٢٠١٤ إلى ٨٨ عام ٢٠١٥ .

واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ٢٣ عالمياً، بينما جاءت الأردن فى المرتبة ٤٥ عالمياً، والسعودية فى المركز ٤٨ عالمياً.

واحتلت ٤ دول عربية، ضمن أدنى ١٠ دول فى الترتيب، وهي اليمن، وسوريا، ولبنان، والعراق، وهي دول تشترك جميعها فى وجود صراعات سياسية وأمنية.



السلطات القضائية بالاستقلالية عن السلطات الأخرى كما أنها لا تفرق بين غني وفقير. فى المقابل يميز الصراع والحروب البلدان التي جاءت فى المراتب الدنيا فى المؤشر وهي دول لا تتمتع بحكومة رشيدة وضعف المؤسسات العامة كالشرطة والقضاء وغياب الإعلام المستقل

ويقدم التقرير تصنيفاً لـ ١٦٨ دولة على مقياس من صفر، لأكثر الدول فساداً، إلى ١٠٠ نقطة، لأكثرها نجاحاً فى محاربة

كشف التقرير السنوى لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الفساد فى العالم لعام ٢٠١٥، عن استمرار انتشار الفساد فى القطاع العام دولياً، وإن زادت أعداد الدول التي حققت تحسناً فى تصنيفها مثل البرازيل وماليزيا وحققت كبرى الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أفضل أداء لها فى مكافحة الفساد على الاطلاق.

ويستند التقرير فى تحديده لمستويات الفساد على البيانات التي تقدمها أكثر من ١٢ هيئة دولية من بينها البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والمنندى الاقتصادى العالمى.

وتشارك البلدان التي سجلت مستويات عالية فى حرية الصحافة وإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة حتى يعلم الجمهور من أين يأتى المال وكيف يُنفق، كذلك تتميز بتمتع المسؤولين فى السلطة بمستويات عالية من النزاهة، وتتمتع

وزارة السكان ننظم دورة تدريبية حول مبادئ المسئولية المجتمعية

عقدت وزارة الدولة للسكان دورة التدريبية للتأهيل على مبادئ المسئولية المجتمعية وكيفية عمل اتفاقيات تفاهم بين القطاعين الحكومى والخاص لتقليل الفجوة بينهما والتي شارك فيها مجموعة من المتدربين المهتمين بالقضايا السكانية.

وقد وضعت وزارة الدولة للسكان الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥ - ٢٠٣٠) وبناء على الخطة التنفيذية للإستراتيجية ومحاور الإستراتيجية القومية فإن إستعادة دور المجتمع المدنى والشراكة مع القطاع الخاص فى مساندة البرنامج السكانى يعتبر من أهم الخطوات التي تسعى وزارة الدولة للسكان لتحقيقها.

وتفعيلاً لدور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص ومن أجل وضع المشكله السكانية فى بؤرة اهتمامها فقد قامت وزارة الدولة للسكان بوضع إستراتيجية للشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى وتم تكوين لجنة شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى والمسئولية المجتمعية بوزارة الدولة للسكان برئاسة وزير الدولة للسكان وبمشاركة قيادات الشركات الرائدة فى مجال المسئولية المجتمعية والهيئات غير الحكومية المهتمة بالقضايا السكانية، ويكون دور هذه اللجنة هو تنسيق التعاون بين الحكومة والهيئات غير الحكومية لتنفيذ المشروعات التي تخص القضية السكانية. وتعتبر هذه اللجنة نواة لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدنى وشركات القطاع الخاص لتقوية الثقة بين هذه القطاعات وتنفيذ مشروعات تنموية تخدم القضية السكانية بصفة عامة والمواطن المصرى بصفة خاصة.

البورصة المصرية رائدة في جهودات الإسنادة والمسئولية المجتمعية

المصمم لتتبع أداء الشركات المدرجة فى البورصة المصرية والتي تظهر القيادة فى الإدارة البيئية والاجتماعية وقضايا حوكمة الشركات.

البورصة المصرية أيضاً عضو فاعل فى مجموعة الاستدامة والمسئولية المجتمعية بالاتحاد الدولي للبورصات التي تأسست فى مارس ٢٠١٤.

تعمل البورصة المصرية على تنمية الاستدامة والمسئولية المجتمعية ودعم أي ممارسات من شأنها أن تتبنى حلول صديقة للبيئة وفعالة فى استخدام الطاقة وذلك لضمان الرخاء للأجيال القادمة.

تعتبر البورصة المصرية واحدة من أربع بورصات رائدة انضمت إلى «مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية (SSE)» فى عام ٢٠٠٩. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة شفافية والتزام الشركات المدرجة بالبورصة بقضايا الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يوجد حالياً تسعة عشر بورصة بمبادرة SSE وهم بورصة البرازيل، وبورصة اسطنبول، وبورصة بومباي، سوق كولومبيا للأوراق المالية، والبورصة الألمانية، وبورصة جوهانسبرغ للأوراق المالية، والبورصة المصرية، وبورصة لندن، وبورصة المكسيك، وناسداك أو أم اس، وبورصة نيجيريا، وبورصة نيويورك يورونكست، وبورصة تايلاند، وبورصة وارسو للأوراق المالية، وبورصة جامايكا، وبورصة بوخارست، وبورصة نيروبي، وبورصة ليمبا (بيرو)، وبورصة سنغافورة (سيلي).

البورصة المصرية
The Egyptian Exchange

كما تقوم البورصة المصرية بتسهيل عملية القيد لأي شركة تعمل فى مجال الصناعات البيئية مثل الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات والنقل، ... الخ. تتيح البورصة المصرية بيئة متنوعة لتمويل الصناعات البيئية من خلال الاكتتابات العامة، السندات أو صكوك التمويل؛ أو الصناديق المتخصصة فى البنية التحتية.

ويتم تنظيم مبادرة البورصات ذات التنمية المجتمعية والمسئولية المجتمعية بالتعاون مشترك من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

فى مارس ٢٠١٠ قامت البورصة المصرية باطلاق مؤشر S&P EGX ESG والذي يعتبر الأول والوحيد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة ماجد الفطيم نفوز بجائزة المنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية في الالتزام البيئي



بفوزها بجائزة «درع التميز الذهبي» حيث تهدف المنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في المبادرات الرامية إلى دعم جهود التنمية المستدامة. وتلتزم مجموعة «ماجد الفطيم» ضمن استراتيجيتها التوسعية بالارتقاء بمستوى جودة المجتمعات التي توجد فيها من خلال مبان خضراء تطبق معايير الاستدامة، وقد حددت لذلك عدداً من الأهداف الطموحة حتى عام ٢٠١٨ لتحقيق النتائج المرجوة في مختلف تخصصات عملها وأنشطتها.

وتهدف «ماجد الفطيم» من خلال تبني الحوكمة الخاصة بالاستدامة إلى دعم رؤية حكومة دبي وتطبيق «الاتفاق العالمي للأمم المتحدة»، الذي وقعت عليه الشركة في عام ٢٠١٣.

حصلت مجموعة ماجد الفطيم المتخصصة في تطوير وإدارة مراكز التسوق ومنشآت التجزئة والترفيه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على جائزة المنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية في مجال الالتزام البيئي لمساهمتها في تحقيق رؤية دبي الرامية إلى أن تصبح من أفضل ١٠ مدن على مستوى العالم في مجال الاستدامة بحلول عام ٢٠٢٠.

ورشحت المنظمة مجموعة «ماجد الفطيم» لتبنيها سياسة المباني الخضراء ضمن خططها الخمسية في مجال الاستدامة، التي وضعت معياراً جديداً في هذا المجال ليس فقط للمطورين على مستوى دولة الإمارات وإنما على مستوى منطقة الشرق الأوسط. حيث حصلت مجموعة «ماجد الفطيم» على أعلى تكريم

معرض لتجارب الشركات في مجال المسؤولية المجتمعية بالسعودية

المسؤولية المجتمعية جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وهذا الحدث يعزز تنمية المجتمع في جميع أنحاء السعودية، ويشجع الشركات على تعزيز برامجها الخاصة بالمسؤولية المجتمعية في المملكة. وشمل المعرض فعاليات مصاحبة وورش عمل حول التجارب الناجحة لرواد الأعمال والقطاعات الحكومية والخاصة في المملكة.

المجتمع أنشطته وفعالياته إدراكاً منها لأهمية المسؤولية المجتمعية ودورها التنموي في المجتمع، وإيمانها بأن



أقيم خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ فعاليات معرض المسؤولية المجتمعية والاستدامة للشركات السعودية في دورته الثالثة، الذي أقيم في جدة بإشراف الغرفة التجارية الصناعية بهدف بناء جسور تواصل بين منشآت القطاع الخاص من جهة والقطاعين الخيري والاجتماعي والأجهزة المعنية من جهة أخرى ودعم وتفعيل برامج المسؤولية المجتمعية في المملكة. وقد أتاح المعرض للشركات والمؤسسات عرض تجاربها في مجال المسؤولية المجتمعية، والتعرف عن قرب على أهم حاجات المجتمع من مشاريع التنمية المستدامة، والتعاون مع الأجهزة الحكومية لتنفيذها.

وقد أولت الشركات كل الاهتمام لمشاركة